مساهمة المرأة في تحقيق التنمية

د.بوكنوس عائشة
جامعة العقيد أكلي أمحند أولحاج بالبويرة

الملخص
تعدّ التنمية عملية شاملة لكلّ مقومات الحياة اليومية، لها اتجاه واستراتيجيات محددة، لذلك يجب أن ترتكز على تطوير الإنسان "صانع التنمية" لا تطوير الأشياء، فهي عملية اجتماعية لا يمكن الفصل بين بعديها الاقتصادي والاجتماعي.
ومن هنا يتجلى لنا الدور الأسمى الذي تلعبه المرأة في المجتمع سواء داخل البيت في التنشئة الاجتماعية وتربية النشء أو خارجه في ميدان العمل ومشاركتها في صنع القرار.

Résumé
Le développement est un processus global pour tous les éléments de la vie quotidienne, ont une direction et des stratégies spécifiques, de sorte qu'il doit être fondé sur le développement humain « Le fabricant de développement » ne se développe pas les choses, il est un processus social ne peut pas être séparé des dimensions économiques et sociales.
Par conséquent, nous possédons le rôle ultime de la femme dans la société, tant à l'intérieur de la maison dans la socialisation et l'éducation des jeunes et dehors dans le domaine de l'emploi et la participation à la prise de décision.

تمهيد

رغم كثرة الحديث عن التنمية وتعدد الآراء والأفكار عنها، إلا أنها لم تحدث بالشكل المرغوب فيه ولا زال تحديد مفهومها مطروحا حتى الآن لمحاولة تحقيقها.

ومفهوم التنمية مفهوم معياري متعدد الأبعاد يشترك في التنافسية المتأصلة لكل المفاهيم المهمة في العلوم الاجتماعية ومعنى ذلك أنه مثير للجدل، كما يوضح تقرير(1980)Brandt" إنّ التنمية لا ولن يمكن أن تعرف وتحدد بالإشباع والرضا الكامل"، وجاء تعريف التنمية عام (1997)

حسب منظمة الأمم المتحدة، بالتأكيد على توسيع خيارات الناس وتحقيق مستوى معيشي لائق، وتحقيق اختبارات إضافية تشتمل على الحرية السياسية واحترام الذات، وتحقيق الرفاهية، فالتنمية تعني شيئا ما أكثر من مجرد الزيادة في مجموع الناتج، وهم يرون أنّ التنمية يجب أن تشير إلى مستوى معيشة أفضل، حيث إنّ التنمية عملية يزيد بها الدخل الحقيقي للفرد والدولة ما لفترة طويلة، وبربط التنمية بمشكلة إزالة الفقر، فالفهم من جانب التنمية التأكيد على جانب البعد الاجتماعي وتحقيق رفاهية الفرد واحترام حقوقه في المجتمع، ولا يعني ذلك إهمال البعد الاقتصادي ولكن لا يعد وحده الأساسي، ومع التأكيد على البعدين، فإنّ التنمية يجب أن تكون نابعة من طبيعة كل مجتمع بحيث تعكس خصائصه النوعية والثقافية التي لا تتساوي في مجتمعين، فالتنمية يجب أن تكون أصيلة في المجتمع، (أمل عبد الفتاح شمس، 2013).

وتظل التنمية من أهم القضايا على الساحة العالمية حيث تتباين مداخلها وأساليبها وكيفية حدوثها، وتتزايد حدة هذه القضية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، وحظيت قضايا التخلف والتنمية باهتمام متعاظم في معظم البلاد النامية منذ حصولها على الاستقلال والتحرر الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ولقد التزمت أغلب حكومات الدول النامية منذ ذلك الحين بالمنهج التنموي، وأخذت في تطبيق سياسات واستراتيجيات متعددة لدحر التخلف بأبعاده المختلفة، وتحقيق التنمية كهدف منشود إلاّ أنّها بالرغم من مرورها يزيد على خمسين عاما لا تزال تعاني من أعراض التخلف ومظاهره، ولم تحقق مستويات معيشية مرضية لشعوبها ولم يحدث تغيرا مطلوبا في نوعية الحياة بالرغم من توجه المجتمع الإنساني في عصرنا الحاضر إلى العولمة، بحيث أصبحت جميع دول العالم تمثل منظومة واحدة ذات حضارة واحدة "القرية الكونية الواحدة" بالإضافة إلى التغيرات السريعة والحادة وما أفرزته من ثورات علمية وتكنولوجية عديدة يتمثل أبرزها في ثورة المعلومات ثورة الإعلام والاتصالات...إلخ.

إلاّ أنّ هناك حقيقة لا تزال قائمة وهي أنّ الدول المتقدمة تسير بخطى واسعة نحو مزيد من التقدم، باعتبارها تساهم بإيجابية وفعالية في حدوث الثورة العلمية والتكنولوجية والاستفادة من عوائدها، بينما الدول النامية ما زالت تعاني من آثار التخلف وتحاول بسعي جاد تلمس بعض السبل والمسارات لتحقيق التنمية إلاّ أنّها بمثابة متابع أو مشاهد فقط لهذه الثورات العلمية والتكنولوجية دون مساهمة فعلية تذكر في حدوثها، فضلا عن محدودية الاستفادة من عوائدها، إلاّ في الاستخدام الاستهلاكي لبعض منجزاتها فقط.

وتعدّ قضية التنمية محورية مصيرية تعكس عزم وتصميم وإرادة شعب وتطلعه لمستقبل أفضل من التقدم والرفاهية، مما يستوجب الالتزام بالعمل الجاد وبذل الجهد والعطاء المتواصل في سبيل الوصول بالمجتمع وتقدمه، من أجل أن نلحق بركب التقدم الإنساني والحضاري، فالتنمية كقضية تتحقق بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة، والممكن إتاحتها مستقبلا مع ضرورة تضافر كافة الهيئات والأجهزة القائمة في المجتمع من أجل تحقيقها باعتبارها هدفا قوميا يسعى الجميع إلى تحقيقه، فضلا عن إسهامات كافة المهن والتخصصات العلمية في تحقيق هذا الهدف (التنمية). (طلعت مصطفى السروجي، 2012).

1/-مفهوم التنمية:

يعدّ مصطلح التنمية قديما من الناحية اللغوية ولكنه جديد نسبيا من الناحية الفلسفية، حيث ظهر المفهوم بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تنهض التنمية على بعد اقتصادي يركز على نماء الثروة والدخل وقوى الإنتاج في المجتمع، ويصاحبه تطور المعرفة ونماء الثقافة والارتقاء بالسلوكيات، وتحسين نوعية الحياة على البعد الاجتماعي، ومن ثم فأغلب تعريفات التنمية تركز على أنها عملية شاملة لكل مقومات الحياة الاجتماعية، معتمدة على التخطيط كأسلوب علمي لكل وقائع المجتمع، ولها طريقة واتجاه محدد باستراتيجيات وآليات محددة.

ولذلك فإنّ التنمية يجب أن تركز على تطوير الإنسان "صانع التنمية" لا تطوير الأشياء، وأنّها عملية اجتماعية لا يمكن الفصل بين بعديها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارهما وجهان لعملة واحد، وبذلك ترتبط التنمية بإحداث التغيير المخطط كعملية يمكن التحكم فيها وتوجيهها وهي بذلك ليست نموا عشوائيا غير مخطط لا يمكن التحكم في عملياتها.

ويعرف البنك الدولي مفهوم التنمية بأنّها زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادي، التعليم، الصحة وحماية البيئة، والمفهوم الأوسع للتنمية يتضمن المساواة في الفرص، والحريات السياسية والمدنية، التي بدورها تساعد على تحقيق أهداف التنمية، فالهدف الشامل للتنمية هو احترام الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لكل الأفراد بغض النظر عن الجنس، العناصر، الأديان والبلدان، وهو هدف لم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ أوائل عقد الخمسينات عندما خرجت غالبية دول العالم النامي من دائرة الاستعمار. (طلعت مصطفى السروجي، 2012)

إنّ التنمية كما هو معروف ومسلم به في تكاملها وآثارها ونتائجها العامة هي "عملية موحدة تستهدف إحداث تغيير كمي وكيفي في المجتمع على مراحل زمنية مخططة" ولقد جرى العرف بين المحللين العلميين لهذه العملية على تقسيمها إلى مصطلحين، تنموية اقتصادية تركز على التغيير في الظواهر الاقتصادية وعوامل الإنتاج الطبيعية والفيزيقية، وتنمية اجتماعية تهتم بتطوير الموارد البشرية كما وكيفا. (محمد حمدان عبد الله، 2008).

وتعدّ التنمية مطلبا أساسيا لكل المجتمعات المعاصرة لما تمثله من مقياس لمدى تقدم المجتمعات، لذلك نالت حظا من الاهتمام في حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون التمييز بين النساء والرجال.

2-المبادئ والأسس التي تقوم عليها التنمية:

1. الإنسان هو الموضوع الأساسي للتنمية وجوهرها والمشارك لحدوثها، والمستفيد من عائدها.
2. التنمية حق وبذلك فإنّ الدولة تتحمل مسؤولية تهيئة المناخ المناسب والمواتي لحدوث التنمية بمعدلات أسرع.
3. تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية الحيادية في كل خطواتها ومراحلها وتوجيه عملياتها.
4. تعدد الخيارات والفرص المتاحة أمام جميع البشر في المجتمع.
5. تفعيل وتمكين الأفراد المهمشين في المجتمع وتقويتهم.
6. حقوق الإنسان في المجتمع دون تمييز بين الفئات المجتمعية أو بين المجتمعات.
7. تدعيم المواطنة الفاعلة بجناحيها أي الحقوق والواجبات.
8. الديمقراطية واللامركزية التي تفعل المشاركة الشعبية والمجتمعية.
9. المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع في الوصول للموارد والخدمات.
10. الدول القوية الفعالة التي تتوازن مع مجتمع مدني قوي.
11. التغيير المخطط الهادف للإصلاح الاجتماعي في المجتمع والمحدد للعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة.
12. توافق المفاهيم النظرية للتنمية مع الواقع المجتمعي. (طلعت مصطفى السروجي، 2012).

3-أسباب التنمية:

لقد ظهر مصطلح التنمية نتيجة حتمية لعدة أسباب والمتمثلة فيما يلي:

1. المخلفات السلبية للاستعمار من نهب ودمار اقتصادي وبشري، حيث حاولت الدول المتخلفة للخروج من هذه الأزمة النهوض بذاتها وتنميتها في مختلف المجالات.

2. ظهور تطورات عالمية حديثة كالعولمة التي مست كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
3. النمو السكاني السريع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت هذه الفترة أكبر فترة استقلال، كما شهدت تطورات كبيرة في مجال الطب وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات وزيادة الولادات.
4. انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي.
5. انتشار الفقر والبطالة وكذا الأمية وسوء مستوى المعيشة.
6. ظهور مشكلات خاصة واجهت الدول الفقيرة كارتفاع أسعار البترول، وتأثيرها على الدول غير المنتجة له. (هشام مصطفى الجمل، 2006)

4-أهداف التنمية:

يتلخص الهدف العام للتنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات، وينبثق عن الهدف العام مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. إشباع الحاجات الأساسية: ويقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية من مأكل، مشرب، مسكن وعمل.
2. زيادة الدخل القومي: ويعتبر الهدف الأساسي من وراء التنمية ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات السلع والخدمات وهذا للقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
3. رفع مستوى المعيشة: فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة، وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول.
4. تقليل التفاوت في الدخول والثروات: يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك وجود طبقتين في المجتمع، طبقة غنية لها ضعف في ميلها الحدي للاستهلاك وطبقة فقيرة لديها ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك، وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق استثمار هذه الأموال بدل اكتنازها.

5. تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي: وهذا عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية سواء الزراعية منها أو الصناعية حتى تحقق البلاد انتعاشا ورواجا اقتصاديا وتنمية دائمة. (هشام مصطفى الجمل، 2006)

5-أنواع التنمية:

تتعدد التنمية بتعدد وجهات نظر الباحثين، فالتنمية لا ينظر إليها من منظور تخصص واحد بل لها عدة أوجه يمكن تقسيمها إلى:

1. التنمية الاقتصادية: تتمثل في عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي، وتكون هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان، فهي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي للجماعة والفرد واستغلال هذه الموارد أفضل استغلال وبأفضل الطرق. (جمال حلاوة وعلي صالح، 2009)

2. التنمية الاجتماعية: تعبر التنمية الاجتماعية عن عملية تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، فالتنمية الاجتماعية هي الجهود المبذولة التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2009)

3. التنمية الإدارية: تعبر التنمية الإرادية عن الأساليب الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري وما يحقق الإنماء الفعال، فهي تهتم بتطوير الجانب الإداري، كما تهتم بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق تنمية شاملة.كما تعتبر التنمية الإدارية عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية. (نائل عبد الحافظ العواملة، 2010)

4. التنمية السياسية: يشير مفهوم التنمية السياسية إلى التحديث السياسي بكل جوانبه، حيث تركز على ثلاثة عناصر رئيسية والمتمثلة في شرعية النظام السياسي، وجود مجتمع يرغب في النمو مع وجود

مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة وأيضا الحرية. (www.org.com، 1999, 09/12/2016, à , 18h 20)

5. التنمية البشرية: تعدّ التنمية البشرية من أحداث أنواع التنمية، فهي تركز على الفرد الذي يمثل الوسيلة والهدف في نفس الوقت، لأنه يمثل العنصر الفعال والمحرك الأساسي لها، فأهم ما تملكه الدول هو ثروتها البشرية لأنه يتوقف عليها تقدم المجتمعات أو تخلفها. (www.org.com، 1999، 09/12/2016, à , 18h 20).

6-معوقات التنمية:

إذا كانت العوامل التي تعوق التنمية في مجتمع من المجتمعات تتفاعل وتتساند إلا أنه يمكن تصنيفها من أجل الدراسة والفهم إلى ما يلي:

1. العوامل الثقافية: ويمكن أن نلخصها فيما يلي: التقاليد، المعتقدات والقيم.
2. العوامل الاجتماعية: ويمكن أن نلخصها فيما يلي: نظام الملكية، نظام القرابة، النظام السياسي، العصبية، الاستقلال وتعارض المصالح.
3. العوامل المادية والفنية: والتي نلخصها فيما يلي: الظروف الطبيعية، والبيئة المناخية، الخدمات، هيئات التنمية والتدريب. (هشام محمود الأقداحي، 2010)

7-دور المرأة في التنمية:

لا يمكن تجاهل دور المرأة في التنمية ومشاركتها داخل المنزل وخارجه في التنشئة الاجتماعية، ومن ثم لا يمكن تحقيق التنمية إلا إذا أمكن دمج المرأة في الجهود المبذولة للتنمية مع الرجل، فالاستثمار في هذا المجال يدعم الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، حيث إنّ المرأة لها علاقة بمعدلات الخصوبة، الصحة العائلية، التنشئة الاجتماعية التي لها تأثير على التنمية.كما أن التخطيط للإصلاح والتحديث الاجتماعي والسياسة الاجتماعية يجب أن تركز أولا على الحاجات الأسرية أكثر من تركيزها على حاجات أخرى لأهمية الأسرة كنسق فاعل في بناء الإنسان في المجتمع. (طلعت مصطفى السروجي، 2012)

حيث أكد الكثيرون على أهمية أدوار المرأة في عمليات التنمية في العالم الثالث، فالبعض يرى أن الأدوار متعددة وتتراوح بين مشاركة المرأة في النضال من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، وبين مشاركتها في الحركات الاجتماعية والسياسية أثناء عملية التحول من التقليدية إلى الحداثة.

ولكن هناك من الباحثين من ينظر إلى المرأة نظرة حذرة معتمدين في تبرير وجهة نظرهم على القول بأن المرأة في العالم الثالث ما تزال أسيرة التقاليد التي تحد أدوارها في المجتمع، ومن ثم فإن مشاركتها في عمليات التنمية محدودة، ويعني ذلك أنّ هناك اختلافا بين الباحثين والمثقفين في فيما يتعلق بمساهمة المرأة في عمليات التنمية. وقد أشار لويس (Lowis) في عرضه لبعض الآراء حول هذه القضية إلى وجهات نظر متفرقة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. البعض يرى أن المرأة في العالم الثالث ما زالت أسيرة للنظرة التقليدية التي تضفي على الإناث مكانة أقل، وتفترض أن أدوارهن ما هي إلا أدوار هامشية. وتعتمد هذه النظرة على افتراض مؤداه أن المرأة في العالم الثالث لن تحقق مكانة عالية ولن تشارك مشاركة فعالة في الأنشطة الاقتصادية إلاّ إذا اكتسبت مظاهر الثقافة الأوربية الحديثة، ونفضت أيديها على التقاليد البالية.
2. ويرى البعض الآخر أن التقاليد في حد ذاتها ليست السبب في تخلف المرأة العالم الثالث وإنما الاستعمار الذي لم يحاول أن يغير من هذه التقاليد القائمة على نظام أبوي صارم، ولقد أدى هذا الوضع إلى تأكيد الدور التابع للمرأة والذي أصبح عقبة في سبيل تحقيقها للاستقلال.
3. إنّ كلا من الاستعمار والتقاليد مسؤول عن وضع المرأة، فكثيرا ما تتعرض المرأة لأشكال من الاستغلال بسبب النظرة التقليدية، أما الاستعمار فإنه لم يبقى فحسب على هذه النظرة التقليدية، وإنما أضاف مظاهر جديدة لاستغلال المرأة تحت وطأة التوسع الرأسمالي.

وتشكل المرأة حوالي نصف القوى العاملة في دول العالم، حيث تحتل 10% إلى 20% من الوظائف الإدارية العليا والوظائف الأخرى، لذلك فإنّه لا

يمكن القول إنّ المرأة لا تشارك في صنع القرار خاصة في الدول المتقدمة، حيث تتوفر للمرأة فرص التعليم والعمل على متكافئ مع الرجل، وبالتالي يصبح باستطاعة المرأة تولي المناصب العليا في الدولة على عكس الوضع في الدول النامية، حيث تكون فرص تعليم المرأة أقل من الرجل، وتكون المسؤوليات العائلية على المرأة من الضخامة، بحيث لا يمكنها من الارتقاء بنفسها في مجال العمل والتدريب الفني والمهني، للمساهمة في عملية تنمية المجتمع، وتؤكد تجارب الدول منذ القدم تقدم المرأة هو تقدم للدول، وأن تنمية قدرات المرأة صحيا وتعليميا وسياسيا يساهم في وصولها إلى مواقع اتخاذ القرار، وبالتالي في استمرار الديمقراطية والرخاء في المجتمع.

ويبين تقرير التنمية البشرية لعام (2001) أنّ المرأة تشترك مع الرجل على قدم المساواة في الفرص والفوائد والمسؤوليات المتعلقة بالمواطنة والتنمية، وتختلف الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من بلد لأخر تبعا للأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والعامل الجوهري بالنسبة لهذه الأوليات جميعها هو المساواة في إمكانية الحصول على وسائل تنمية القدرات البشرية الأساسية، والمساواة في فرص المشاركة في جوانب عملية صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو هدف يجب أن تحدده كل دولة.وما زالت المرأة بعيدة عن تقاسم مناصب صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل، لأن المناصب العليا لصنع القرار ما تزال حكرا على الرجل وحده إلى حد كبير في معظم الدول وعلى الأخص في الدول العربية. وتبين الإحصائيات الرسمية الصادرة من الدول المتقدمة أن مشاركة المرأة في سوق العمل لا يعني أنها متساوية مع الرجل في تولي المناصب القيادية، بالإضافة إلى ذلك فإن تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة ومسؤولياتها داخل المنزل وتجاه أبنائها وزوجها يحد من طموحاتها في المشاركة في صنع القرار، ومن العوامل الأخرى التي تحد من وصول المرأة إلى المراكز القيادية احتكار الرجل للسلطة والثروة، ويجب على المرأة التي تحاول الدخول إلى مراكز السلطة العليا أن يكون لديها الاستعداد للمنافسة ليس فقط من الناحية المادية وإنما في الثقة الذاتية، وكذلك

وجود القوى التي تدعمها، وعلى المرأة أن تدرك جيدا قبل الخوض في هذا المجال الذي لا يزال حكرا على الرجال في الدول العربية بصورة خاصة.

ومن هذا فإنّه يمكننا القول بأن هناك خطوات مضيئة في مسيرة المرأة العربية، ومشاركتها في صنع واتخاذ القرار خلال تلك الفترة ليس فقط في الدول المتقدمة وإنما في الدول النامية أيضا، ومنها الدول العربية. (بدرية عبد الله العوضي، 2008)

ولقد أصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تحقيق التنمية جزءا أساسيا في عملية التنمية ذاتها، ذلك أن المرأة تشكل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية وتقدم أي مجتمع مرهون ومرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها، فقد كانت المرأة قديما تحتل مركزا ثانويا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتستمد قوتها من خلال الدور الذي تقوم به كزوجة وأم، ولكن خروجها اليوم للعمل جعل دورها لا يقتصر فقط على الإنجاب والتربية والاهتمام بأمور البيت، إذ اكتسبت موقعا ودورا اقتصاديا واجتماعيا مهما في الحياة العامة للمجتمع، وفي أسرتها خاصة، فالدخل المادي الذي توفره لميزانية الأسرة أصبح يعطيها مكانة أقوى.

وتلعب المرأة العاملة دورا أساسيا وجوهريا في الحياة الأسرية، فهي تعد رأس المال البشري الذي يفوق في أهمية أي شيء أخر، وهي المنظم لحركة الأسرة وفي غيابها لأي سبب لا تستطيع أن تعيش بنفس الكفاءة، فأدوار المرأة متعددة في إشباع حاجات الأسرة المادية، النفسية وإنجاب الأطفال وتربيتهم وكذلك العمل داخل المنزل وخارجه. (سليم العايب وبوحنيكة نذير، 2014).

ولقد قام الباحثان سليم العايب وبوحنيكة نذير عام (2014) بدراسة حول مدى مساهمة المرأة العاملة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، حيث أسفرت النتائج على أن المرأة العاملة تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة.

وظهر نهج يهدف إلى تصميم الإجراءات والسياسات لدمج المرأة تماما في التنمية وذلك في السبعينات، ولقد جاء كرد فعل لمعالجة بعد المرأة عن المشاركة في بعض جوانب التنمية.وعلى الرغم من أن هذه الجوانب مدمجة في التنمية ولكن بصفة غير متساوية بين الرجال والنساء، كما تم تطوير نهج "المرأة والتنمية" في الثمانينات ليصبح"النوع الاجتماعي والتنمية" الذي يهدف إلى إزالة الفروقات في المساواة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية بين المرأة والرجل ومازال مفهوم "المرأة والتنمية" و"الجندر في التنمية" مستخدمان بالتساوي وبالدلالة ذاتها في مختلف المواقف. (قاصولي زينب، عيزل نعيمة، 2014)

ومما لا شك فيه أن الحاجة الاقتصادية للدولة تعتبر العامل الذي دفع بالمسؤولين الجزائريين بترقية تواجد المرأة في عالم الشغل، وألزمت الحاجة المتزايدة للمجتمع الاقتصادي الحديث، حيث إنّ تعدد مجالات النشاط في الاقتصاد المعاصر لدى كل الدول في العالم بما فيها الجزائر ساهم بكثير في خروج المرأة للعمل، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما يزيد عن 60% من الشباب الجزائري ممثلا من جنس الإناث يمثل ثروة بشرية لا بد ألا تضيع هكذا سدى بسبب مكوث المرأة في البيت، بل من المنطقي والأجدر أن يتم توظيف هذه القوة البشرية الشبابية، للدفع بدفة بالاقتصاد نحو التطور والرقي، ولعل هذا الاهتمام باستثمار العنصر النسوي في الحياة الاقتصادية، والذي أملته التغيرات التي طرأت على الاقتصاد المحلي والعالمي، قد فتح أفاقا واسعة للنساء في الحصول على فرصة عمل محترمة ومقبولة في مجتمع، يستوجب أن يكون فيه كل فرد عنصرا فعالا ومساهما في تحقيق الازدهار والرقي الاقتصادي، ذكرا كان أم أنثى بدون تمييز بين الجنس، بل يكفي أن يتوفر عامل الأهلية للمنصب والكفاءة والمهارة العلمية.

ومن ناحية أخرى لا شك أن التغييرات التي تطرأ على اقتصاد أي دولة أو مجتمع، أنها تؤثر على مختلف عناصر المجتمع خصوصا تأثيرها على الأسرة، باعتبار أن الأسرة هي الخلية الرئيسية لتكوين المجتمع، وبما أن الاقتصاد عنصر من المنظومة الاجتماعية، فلا شك أنّ الأسرة تتأثر لا محال

بالقطاع الاقتصادي والتحولات التي تطرأ عليه، ولقد أثر في الجزائر الحراك الاقتصادي الذي عرفه مجتمعنا في مختلف القطاعات بصورة مباشرة على الأسرة الجزائرية، ومن بين هذه التأثيرات التي حدثت والظاهرة بوضوح للعيان، ظاهرة سماح الأسرة بخروج المرأة للعمل، فمن جهة تساهم في إثراء الجانب الاقتصادي للأسرة كما سبق ذكره، ومن جهة ثانية ظهر ذلك بسبب رغبة السلطات الحاكمة في استثمار العنصر النسوي لتنشيط الحياة الاقتصادية بدل إهدار الثروة، هذا بغض النظر عن الإمكانات الهائلة التي سخرتها الدولة بهدف تمكين النساء من الدراسة وحق التكوين، فرغبة المسؤولين في تحقيق العائد المادي من جراء الاستثمار في العنصر البشري، فلا يجب أن تصرف مبالغ وميزانية ضخمة في تكوين المرأة ثم عدم استثمار التكوين لذي حصلت عليه في تحقيق فوائد ونواتج للحياة الاقتصادية للبلد، فمن الخطأ أن لا يتم مراعاة الدور الذي يمكن أن تساهم به المرأة في تحقيق الرقي والتطور الاقتصادي للمجتمع. (تيعشادين محمد، 2014).

خَاتِمَة

تعدّ التنمية إذن تلك الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة، والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة، الأسرة والشباب ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن للرفاهية الاجتماعية، حيث تلعب التربية دورا فاعلا وحيويا في تجربة التنمية التي تخوضها الأمة العربية، إذ إنّ التربية هي التنمية بكل أبعادها البشرية والاقتصادية، والتنمية هي باب الحضارة التكنولوجية والعلمية ومفتاحها، والإنسان هو محور ذلك كله وسيلة وغاية.

ومن هنا يتجلى لنا الدور الأسمى الذي تلعبه المرأة في المجتمع داخل البيت وخارجه في التنشئة الاجتماعية وتربية النشء.

لكن تجدر الإشارة بأن المرأة في العالم الثالث ما تزال أسيرة التقاليد والعادات التي تحد من أدوارها في المجتمع، والتي تجعل مشاركتها في عمليات التنمية محدودة.

الهوامش والمراجع المعتمـــدة

1- أمل عبد الفتاح شمس، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة 2013/1.
2- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، دار الكتب والوثائق، مصر، طبعة منقحة/2012.
3- بدرية عبد الله العوضي، ملتقى حول دور المرأة العربية في التنمية المستدامة ومؤسسات المجتمع المدني، الدوحة 2008.
4- محمد حمدان عبد الله، الفلسفة التربوية ودورها في التنمية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.
5- هشام محمود الأقداحي، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2010.
6- سليم العايب، بوحنيكة نذير، مساهمة المرأة العاملة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، الجلسات الأولى للعمل والتنظيم، المرأة والشغل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالبويرة، 2014، ص293، ص302-203.
7- فاصولي زينب وعيزل نعيمة، خروج المرأة للعمل بين الحاجة الاقتصادية والتحرر من الأدوار التقليدية، الجلسات الأولى للعمل والتنظيم، المرأة والشغل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014، ص77.
8- تيعشادين محمد، العوامل الاجتماعية والاقتصادية لخروج المرأة للعمل، الجلسات الأولى للعمل والتنظيم، المرأة والشغل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014، ص 98.
9- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، ط01، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006.
10- جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط01، دار الشروق، 2009، ص 65.
11- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص7.
12- نائل عبد الحفيظ العواملة، إدارة التنمية، الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن، 2010، ص 58.
13- http://www.org.com